مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد الخامس / جوان 2016

OEB Univ. Publish. Co.

تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية

-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-

Fluctuations In Fuel Prices And Theirs Influences on The Rentier Economies - Case Study Of The Algerian Economy -

د/ نصرالدين عيساوي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

تصنيف JEL: O1, O2, O4 تاريخ الاستلام: 05/01/2015 قبول النشر:23/05/2016

الملخص:

إن المحروقات مورد طبيعي تختص به دول عن غيرها، حيث يمثل هذا المورد القابل للنضوب مصدر لتغطية احتياجات هذه الدول من الطاقة والمواد المشتقة منه، والذي يعتبر مصدرا مهما لتمويل اقتصاديات هذه الدول بصفة جزئية (حالة اقتصاديات متنوعة التصدير) أو بصفة كلية حالة الاقتصاديات (أحادية التصدير) أو ما يطلق عليها البلدان الريعية مثل غالبية الدول الخليجية أو حالة الجزائر.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية دق ناقوس خطر الاعتماد على هذا المورد بصفة تكاد تكون كلية من طرف الدول الريعية لاسيما في ظل الأزمات، كما نصبو إلى اقتراح الحلول على المدى القصير والمتوسط والطويل التي يمكن انتهاجها من طرف دول ريعية كالجزائر لتنويع اقتصادياتها، للتحكم في نفقاتها، ولمواجهة انكماش إيراداتها.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار المحروقات، الاقتصاديات الريعية، مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري، آليات تنويع الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Oil can be considered as a natural source specific to some countries, indeed exhaustible source that can effectively contribute partial funding (countries exporting multi) or general (mono-exporting countries or rentier) economic needs of the producer countries, for instance the cases of golf countries and Algeria.

We will try through this paper: to highlight the economic risks of rentier countries especially in times of crises, short and long term solutions that can diversify the Algerian economy, that can help these countries to master their spending and to respond their needs in a context of drastic reduction in revenue.

Keywords: *Fluctuations in fuel prices, the rentier economies, the weaknesses of the Algerian economy, solutions that can diversify the Algerian economy.*

المقدمـــة:

شهد الاقتصاد الجزائري بعد عشرية التسعينات السوداء انفراجا ملحوظا انطلاقا من بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والذي امتد إلى غاية بداية سنة 2014. يعتبر سعر برميل البترول السبب الرئيسي في تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، الذي وصل سعره 38دولار في بداية سنة 2000 أي بارتفاع يزيد عن ثلاث أضعاف ما كان عليه سنة 1998 (10دولار للبرميل). خلال هذه العشرية وحسب صندوق النقد الدولي (FMI) أنفقت الحكومات المتعاقبة أكثر من 200 مليار دولار إلى غاية سنة 2009 بالمقابل معدل النمو في سنة 2009 لم يتعدى معدل 2.1% ولم يتعدى نسبة 3% في سنة 2010.

على الرغم من انخفاض المديونية إلى حدود دنيا، التي أصبحت لا تشكل مادة دسمة للخبراء الاقتصاديين المحليين أو الأجنبيين لاسيما مستشارين صندوق النقد الدولي، حيث تم تسجيل تحسن في الناتج الداخلي الخام لاسيما أحسن الوثبات سجلت بين سنتي 2007 و2008، وقد وصل الناتج الداخلي الخام 162.9مليار دولار بعدما كان في سنة 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار. في سنة 2008 تم تسجيل فائض في الميزان التجاري 39.983 مليار دولار بعد ما كان 32.898مليار دولار سنة 2007، بسبب ارتفاع سعر

برميل البترول إلى 80دولار. كما تم تسجيل بلوغ احتياطيات الصرف 143.1مليار دولار مع نهاية سنة 2008، بعد ما كانت 110.2مليار دولار سنة 2007.

بعد سنة 2008 تم تسجيل ارتفاع طردي وهام في النفقات العامة لاسيما تلك المرتبطة بميزانية التجهيز وذلك لتمويل المشاريع المسجلة في نهاية ذلك الخماسي 2004-2009 ثم الخماسي الموالي 2010-2014، تلاها بعد ذلك ارتفاع متوالي لميزانية التسيير بعد مراجعة القوانين الأساسية للوظيف العمومي بعد سنة 2012، بارتفاعات هامة سببها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

إن إنفاق أكثر من 700مليار دولار خلال المخططات الخماسية الأربع لم يأتي بأكله وهو رأي حتى الخبراء المتفائلين، نظرا لغياب إستراتيجية تنموية طويلة المدى، مع تكريس الاقتصاد الريعي في الصور التالية: توزيع مداخيل لا تقابلها نفس الدرجة من الإنتاجية، وضع تسهيلات للاستيراد سواء للسلع الأساسية أو الكمالية، ارتفاع الاستهلاك بسبب سياسة الدعم المعممة وتحسن القدرة الشرائية للمواطنين... كلها أسباب ساهمت في دق ناقوس الخطر مع أول هزة سجلت في بورصة النفط في منتصف سنة 2014 تبعتها هزات ارتدادية ساهمت في انخفاض سعر برميل البترول بنسبة 50% عن ما كان عليه في بداية سنة 2014.

إشكالية الدراسة:

في ظل الاقتصاد الريعي الذي تشهده الجزائر الذي يعتمد على أكثر من 96% من مداخيل النفط (بترول وغاز)، وفي ظل المتغيرات الجديدة في سوق هذه المواد يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي الآليات قصيرة ومتوسطة المدى والاستراتيجيات طويلة المدى لتنويع الاقتصاد الجزائري بغرض مواجهة تقلبات أسعار المحروقات؟**

فرضيات الدراسة:

- استمرار أزمة انخفاض أسعار المحروقات على المدى المتوسط؛
- استمرار الدعم المعمم والمستوى الحالي للتحويلات الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، من خلال تمحيص ما يمكن تثمينه، ما يمكن تعديله وما يمكن تغييره لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق إستراتيجية مرنة واضحة المعالم. إن غياب استراتيجية ورؤية واضحة للاقتصاد الجزائري،

مع استمرار أسعار البترول أقل من 50$ على المدى المتوسط سيؤدي لا محالة إلى تأكل احتياطات الصرف ثم العودة إلى المديونية الخارجية من جديد.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم أسباب تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية. كما سنحاول بلورة حلول منها العاجلة ومنها الآجلة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

منهج وهيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمّ تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور؛ *يتضمن المحور الأول* ظروف ومتغيرات تذبذبات أسعار البترول ومختلف أثارها، أما *المحور الثاني* فقد خصص لعرض الحلول المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة تقلبات أسعار البترول، وفي الأخير سيتضمن *المحور الثالث* الحلول الإستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة.

المحور الأول: ظروف ومتغيرات تذبذبات أسعار البترول ومختلف أثارها

سنحاول من خلال هذا المحور عرض آخر التطورات في الأسواق الدولية في أسعار النفط ومختلف أسبابها، الموقع الهام للنفط في الاقتصاد الجزائري، كما سنحاول ربط العلاقة بين الاقتصاد الجزائري في ظل المعادلة الطاقوية الجديدة.

أولا- أسباب تذبذب أسعار البترول في السوق العالمي:

بعد أكثر من ثلاث سنوات من استقرار أسعار البترول في المجال 100-120دولار للبرميل، شهدت بورصة البترول بداية من السداسي الثاني من سنة 2014 انخفاض مستمر ومتسارع، وصل هذا الانخفاض إلى أقل من 60دولار للبرميل في ديسمبر 2014. فيما يلي شكل بياني يعرض تطور أسعار البترول من بداية سنة 2010 إلى نهاية سنة 2014.

شكل رقم (1): تطور أسعار البترول في الفترة 2010-2014

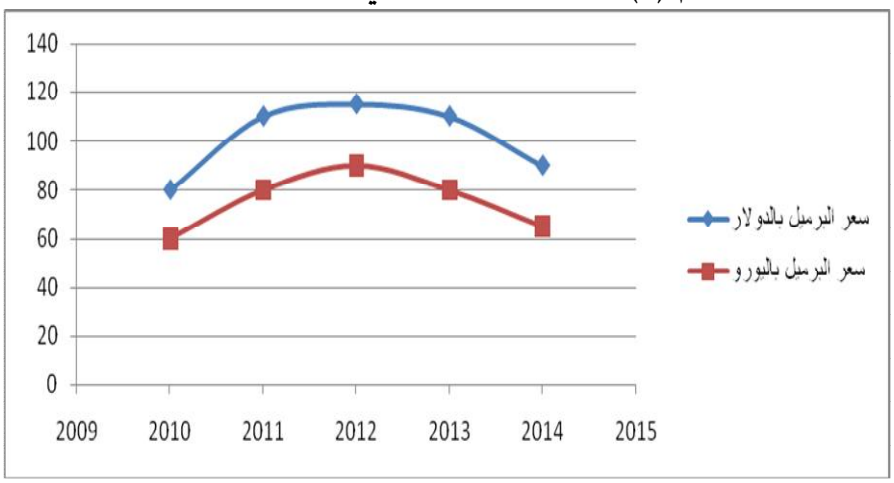

Source: Baker-Hughes, Energy Information Administration (DOE), WTRG Economics

يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية إلى تذبذب أسعار البترول فيما يلي:

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛
- النزاعات الجيواستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة (العراق، إيران، ليبيا...) أو تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا...)؛
- العلاقة غير المستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية يورو/دولار؛
- الاستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة)، خصائص نمط الاستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن اكتشاف الطاقات غير التعاقدية؛
- تأثير العلاقات الجيواستراتيجية على العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال الاتفاق الضمني بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، للمحافظة على حجم العرض الحالي لانخفاض الأسعار لإضعاف روسيا وإيران؛

فيما يلي جدول يبين أهم الدول المؤثرة على أسعار البترول:

جدول رقم (1): أهم الدول المؤثرة على أسعار البترول سنة 2009

	أكبر الدول المنتجة (مليون برميل/يوميا)		أكبر الدول المستهلكة (مليون برميل/يوميا)		أكبر المخزونات (مليون برميل)		أكبر الاحتياطات (مليار برميل)	
1	روسيا	9.93	الولايات المتحدة	18.81	الولايات المتحدة	1176	السعودية	267
2	السعودية	9.76	الصين	8.32	اليابان	589	كندا	178
3	الولايات المتحدة	9.14	اليابان	4.44	ألمانيا	284	العراق	115
4	إيران	4.18	الهند	3.11	كندا	195	الكويت	104
5	الصين	3.99	روسيا	2.74	فرنسا	175	فينزويلا	100

Source: EIA-DOE

من خلال الجدول أعلاه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات، التكتلات والصراعات الجيواستراتيجية والاقتصادية في التأثير على أسعار البترول، نظرا لأن أكبر المنتجين والمستهلكين للمحروقات هم الدول المؤثرة في السياسة والاقتصاد العالميين.

ثانيا- خصائص المعادلة الطاقوية في الجزائر:

إن انخفاض العوائد الطاقوية في الجزائر في السنوات الأربع الأخيرة يبعث على التساؤل، لاسيما وأن السنوات 2011 و2012 و2013 كانت مؤشرات أسعارها جيدة، تعدت في بعض الأحيان عتبة 120دولار للبرميل الواحد. علما وأن الجزائر دولة غازية تحتل من خلالها المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج وتصدير هذه المادة، كما أن طاقة إنتاجها للبترول لا تتعدى 1.6 مليون برميل يوميا في أحسن الأحوال، يتم تصدير منها ما يعادل 1.2 مليون برميل سنويا. [1]

هناك أسباب عديدة ساهمت في انخفاض العوائد الطاقوية في الجزائر منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، التي ساهمت في انخفاض حجم إنتاج المحروقات في الجزائر خلال السنوات الأربع الأخيرة بواقع 10%، يقابله انخفاض في حجم الصادرات من هذه المواد بواقع 2.3% سجلت في السداسي الأول من سنة 2014 [2]. يمكن ذكر أهم هذه المتغيرات المتحكمة في المعادلة الطاقوية في الجزائر ومن ثم في حجم عوائدها فيما يلي:

- صعوبة الالتزام بكل الصفقات المعقودة لتوريد الغاز الطبيعي خصوصا بعد حادثة "تيقنتورين"؛
- استهلاك داخلي متعاظم من سنة إلى أخرى، ساهمت فيه الأسعار المدعمة للغاز الطبيعي؛

- انخفاض أسعار البترول ومن ثم أسعار الغاز الطبيعي في السوق العالمي؛
- المنافسة الشرسة بين أكبر المصدرين للغاز الطبيعي لاسيما في الدول القريبة من الجزائر، والتي كلفت هذه الأخيرة أموال طائلة للاستثمار في طرق نقل هذه المادة نحو أوروبا عبر ايطاليا واسبانيا؛
- تردد ومن ثم فشل في تحقيق التحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة؛
- التردد في تبني الغاز الصخري تحت الضغوطات الداخلية والخارجية.

تشير الإحصائيات إلى أن البترول والغاز الطبيعي يمثلان الطاقة الرئيسية المستهلكة محليا وبنسبة تزيد عن 98%، مقابل طاقات أخرى متاحة ومستهلكة على نطاق ضيق (الخشب، طاقة المياه والطاقة الشمسية...). وصل استهلاك الجزائر من الطاقة سنة2013 ما يعادل 55 مليون طن معادل بترول (TEP) من مختلف مصادر الطاقة، وهو ما يمثل 40مليار دولار، حيث يعتبر أكبر مستهلك للطاقة في الجزائر قطاع النقل، الذي يستهلك لوحده نصف الاستهلاك النهائي للطاقة، يليه الاستهلاك المنزلي، ثم في المرتبة الثالثة المؤسسات الصناعية [3].

شكل رقم (2): تطور استهلاك، إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي الجزائري في الفترة بين سنتي 2003-2012

الوحدة: مليار م^3

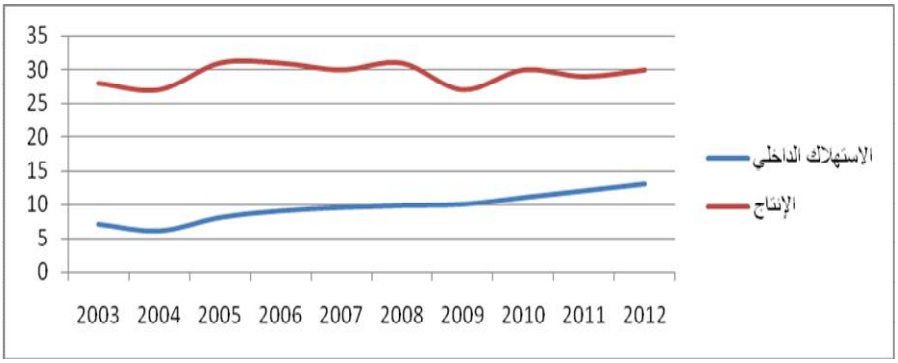

Source: US Energy Administration

تشير التوقعات أنه في أفاق 2030 سيتم استهلاك في السوق الداخلي 5/4 من إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي. فيما يلي شكل يعرض تطور حجم إنتاج، استهلاك ومن ثم تصدير هذه المادة في السوق العالمي بداية من سنة 2003. [4]

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، وتعاني من منافسة شرسة من طرف أكبر المنتجين والمصدرين لهذه المادة مثل روسيا وقطر اللتان أصبحتا تستملان أهم مستوردين الغاز الطبيعي الجزائري من خلال أسعار أكثر تنافسية، وعقود تحتوي على تحفيزات معتبرة. وقد سجلت الجزائر تراجع في تصدير الغاز الطبيعي إلى ايطاليا مثلا بنسبة 40%، في حين أن طريق النقل نحو هذه الدولة قد كلفها 2.5مليار دولار. (5)

تحوز الجزائر على احتياطي من البترول قدره 12مليار برميل و4500 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. تشير التقديرات أن الاحتياطات الحالية من البترول والغاز ستنفذان بعد 15سنة مع دون اكتشاف حقول جديدة. يضاف إلى هذه المخاوف الضغوطات المفروضة على الجزائر من طرف أكبر المنتجين للغاز الطبيعي. حيث سجلنا ارتفاع لصادرات شركة غازبروم في أوروبا من 20% سنة 2006 إلى 30% سنة 2013. إن دولة كقطر التي سجلت حصة في السوق الأوروبية أوروبا لا تتعدى نسبة 2% سنة 2002، ارتفعت حصتها إلى 8% سنة 2008 وصولا إلى 12% سنة 2014. بالمقابل تم تسجيل انكماش في حصة الجزائر الموجهة للسوق الأوروبية من 13% سنة 2007 إلى 9% فقط سنـــــة 2013 (6). من بين الأسباب الرئيسية لهذا التقهقر النظرة المستقبلية لشركة غازبروم في إنشاء خطي إمداد أحدهما شمالي (North Stream) له طاقة نقل 55مليار م^3 قيد التشغيل، والأخر جنوبي (South Stream) له طاقة نقل 65مليار م^3 سيكون قيد التشغيل بداية من سنة 2016، اللذان سيهددان طريق نقل الغاز الطبيعي الرابط بين الجزائر وايطاليا من ثم حصة الجزائر لدول جنوب أوروبا.

إن الاستثمارات في الطاقات المتجددة التي صرح بها في السنوات الأخيرة من طرف القائمين على وزارة الطاقة المناجم، بحجم 100مليار دولار وإلى غاية سنة 2030، سوف لن يكتب لها النجاح في ظل انكماش أسعار المنتجات الطاقوية في السوق العالمية.

على الرغم من تحقيق شركة سوناطراك 404 اكتشاف لأبار الغاز والبترول منذ تأسيسها، وعلى الرغم من اكتشاف موقعين للغاز الطبيعي في سنة 2014؛ الأول بالشراكة مع شركة غازبروم الروسية والأخر بشكل فردي، يزيدان من احتياطات الجزائر من هذه المادة إلى أكثر من 4500 مليار م^3، إلا أن المتغيرات الداخلية والدولية تجبر الوصاية على إعادة

النظر في استراتيجياتها طويلة المدى، حول الاعتماد على هذه الموارد الأحفورية في تمويل احتياجات الدولة.

ثالثا- تشخيص الاقتصاد الجزائري في ظل المعطيات الطاقوية الجديدة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد على مداخيل النفط المصدر للخارج بنسبة تتراوح بين 97 و98% من مداخيل الدولة من العملة الصعبة. حققت شركة سوناطراك خلال ما يقارب عقد ونصف من الزمن - بين سنـــتي 2000 و2013 - ما يعادل 700مليار دولار من عوائد نشاط المؤسسة من العملة الصعبة في السوق العالمية للنفط. خلال نفس الفترة تم استعمال ما يعادل 500مليار دولار من أجل سد 70% من حاجيات الدولة من الواردات بالعملة الصعبة، ما تبقى أي حوالي 200مليار دولار عبارة عن احتياطي الدولة من العملة الصعبة على شكل ودائع أو أصول في مؤسسات مالية أجنبية[7]. سنحاول فيما يلي عرض بعض خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل المعطيات الجديدة للسوق النفطي العالمي، محاولين من خلالها أن نكون موضوعيين في تحليلنا بعيدا عن التفاؤل أو التشاؤم غير المؤسس كما يلي:

- يمثل القطاع الصناعي 5% من الناتج الداخلي الخام، 95% من القطاع الصناعي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة هشة لا تتسم برؤية إستراتيجية واضحة؛
- 83% من اقتصاد الدولة تمثله تجارة التجزئة والخدمات، اللذان لا يمثلان وزن معتبر في خلق القيمة المضافة، واللذان يعتمدان اعتمادا شبه كليا على الواردات، مع غياب سياسة فعالة لبعث وإعادة إحياء المنتج الوطني؛
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تدعم لائحة طويلة من السلع ذات الاستهلاك الواسع، وتنفرد بدعم المنتجات كالمشتقات النفطية التي كلف استيرادها مبلغ 3.5 مليار دولار سنة 2013، ليعاد توزيع هذه المحروقات والمشتقات النفطية في السوق الوطني بأسعار محددة إداريا؛
- تم تسجيل بداية من سنة 2000 إلى غاية اليوم أربع مخططات خماسية، تم من خلالها تخصيص أغلفة مالية ضخمة تمثلت فيما يلي: 200مليار دولار في المخطط الخماسي 2004-2009، 286مليار دولار للمخطط الخمـــــاسي 2010-2014

و262مليار دولار مخصصة للمخطط الخماسي 2015-2019. يضاف إلى ذلك التأخر المسجل في انجاز ما تم تخطيطه من المخطط السابق وتحميله على المخطط اللاحق بنسب تعدت في بعض الأحيان 30%. [8]

- القرض المستندي الذي تم وضعه مع بداية المخطط الخماسي 2010-2014 لم يأتي بأكله، حيث لم يسمح بكبح الواردات المتأتية من الأسواق الأجنبية؛

بعدما عرجنا على خصائص الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالنفط، ومن ثم بالمتغيرات الجديدة لسوق هذه المادة، سنحاول فيما يلي بلورة حلول يمكن تطبيقها في القريب العاجل، للحيلولة دون تفاقم أثار أزمة أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المحور الثاني: الحلول المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة تقلبات أسعار البترول

سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على النفقات التي يمكن الحد أو التقليل منها ومن ثم الجهود الواجب بذلها للحلول دون استفحال عجز الميزانية ومن ثم تأكل احتياطات الدولة من العملة الصعبة. من بين هذه النفقات يمكن ذكر ما يلي:

أولا- إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة:

على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، إلا أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر واقتصاد ما يمكن اقتصاده. من بين هذه الوزارات يمكن ذكر:

- قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على إنجاز ما متوسطه 200000سكن سنويا، أكثر من نصف هذا العدد مدعم كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي، ما تبقى أغلبيته عبارة عن سكنات منجزة في إطار صيغ متنوعة مدعمة تدعيما جزئيا... تبقى الجزائر الدولة الوحيدة في العالم التي توفر سكنات للطبقات المتدنية بشكل مجاني. هناك من هو ضد السكن الاجتماعي، هناك من هو ضد شروط منح السكن الاجتماعي، هناك رأي ثالث يدعو إلى متابعة تطور الحالة الاجتماعية للمستفيد، لكيلا يبقى هذا السكن حكرا على فئة قد تصبح لا تتوفر فيها شروط الاستفادة. تبقى المبالغ

الموجهة لبناء السكنات الاجتماعية وتدعيم بناء السكنات بالصيغ الأخرى تتعدى 10ملايير دولار سنويا، التي يمكن اقتصاد منها أكثر من النصف حالة إصلاح القوانين والتشريعات المرتبطة بالسكن ولاسيما المرتبطة بالتأجير والاستئجار نظرا للعدد الهائل من السكنات الموزعة والمغلقة من طرف المستفيدين منها.

- تشير الأرقام المرتبطة بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة ما يلي: 100مليون يورو لتمويل التظاهرة الإفريقية (Festival panafricain)، ما يعادل 54مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة الجزائر العاصمة عاصمة الثقافة الإسلامية، ما يعادل 100مليون يورو لتمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015[9]. إن اقتصاد مثل هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الجميع.

ثانيا– إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة:

يمكن الرفع وتنويع من الإيرادات العامة من خلال إعادة النظر في العناصر التالية:

- هناك 50000مستورد في الجزائر خلال 10سنوات سابقة يقومون باستيراد منتجات مصنعة بمقدار 30إلى 40مليار دولار، رقم أعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350مليار دولار مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30مليار دولار من دون خلق فعلي للثـــــروة [10]. يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحددة إداريا من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستورد لغرض إعادة بيعها على طبيعتها. فيما يلي شكل بياني يربط العلاقة بين حجم العوائد النفطية وحجم الواردات في الأربع سنوات الأخيرة.

شكل رقم (3): تطور العوائد النفطية وحجم الواردات إلى السوق الجزائري في الفترة 2011- 2014

الوحدة: مليار دولار

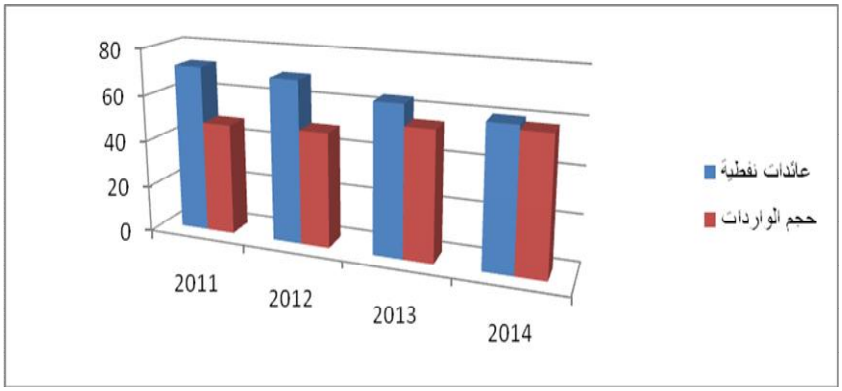

Source: ministère de finance, Sonatrach, APS

- يجب التفرقة بين النشاط المسموح به وغير المصرح به والنشاط الممنوع؛ بالنسبة للنوع الأول والذي يغطي حصة الأسد من الاقتصاد غير الرسمي، فيجب وضع الآليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي. لان محاربته تكلف خزينة الدولة أموال طائلة، والتجارب أظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لاستفحال هذه الظاهرة من سنة إلى أخرى. تشير الدراسات أن النشاط غير المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10ملايير دولار سنويا، وهو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض انهيار أسعار البترول.
- بالنسبة لقطاع الخدمات والذي كان حكرا على الدولة لوقت غير بعيد، تم التخلي عن هذا القطاع شيئا فشيئا، فاسحة المجال لما يقارب 100000مؤسسة تنشط في هذا القطاع. تكمن الإشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقق من الوعاء الضريبي المصرح به، وخير دليل على ذلك التصريحات الكاذبة لشركة **جيزي** خلال أكثر من 10سنوات. وضع الميكانيزمات اللازمة لمراقبة نشاط هذا النوع من المؤسسات، كفيل بدعم خزينة الدولة من الإيرادات العامة.

ثالثا- إعادة النظر في حجم التحويلات الاجتماعية وتطورها:

يقدر عدد الأجراء في الجزائر سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء 7393000 أجير، منهم 3785000دائم وباقي العدد عبارة عن عمال مؤقتين. مجموع التحويلات الاجتماعية المتمثلة في الكتلة الأجرية لهؤلاء العمال وصلت في نفس السنة 54.98مليار دولار، الجزء الأكبر يعود بالطبع للوظيف العمومي. وهو ما يمثل 30.93% من الناتج الداخلي الخام في نفس السنة. مع بقاء المطالب المستمرة للرفع من الأجور، في ظل انكماش القدرة الشرائية المستمرة للمواطنين، يتوقع الخبراء ارتفاع الكتلة الأجرية السنوية بعد سنة 2015 بين 9و 11مليار دولار سنويا [11]. يبقى التساؤل: هل بإمكان خزينة الدولة الالتزام بهده التحويلات الاجتماعية حالة استمرار أسعار البترول في الانخفاض؟

رابعا- إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة:

تشير الإحصائيات أن سياسة الدعم غير الموجهة للطبقات المعوزة أي المعممة تكلف خزينة الدولة حوالي 25مليار دولار سنة 2013، موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل المحروقات والمشتقات البترولية، المواد الغذائية، الأدوية... حيث وصل حجم استيراد المواد الغذائية سنة 2014 مبلغ 12مليار دولار وسيبلغ 14مليار سنة 2015، يضاف إلى ذلك مبلغ 2مليار دولار لاستيراد الأدوية واللوازم الطبية متوقعة لسنة 2014[12]. ما يعاب على سياسة الدعم المعممة على كل المواطنين أنها مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذهب إلى الطبقات المعوزة، بل يستفيد منها الطبقات الميسورة. من بين عيوب سياسة الدعم المعممة يمكن ذكر ما يلي:

- يشجع الدعم على زيادة استهلاك العائلات، ومن ثم على ارتفاع حجم الواردات. حيث سجلنا بنهاية الفصل الثالث من سنة 2014 مبلغ 8.63مليار دولار من المواد الغذائية المستورة، بارتفاع قدره 18% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.
- يشجع الدعم على الإسراف والتبذير، هذا ما نشاهده يوميا من خلال الكميات المرمية من الخبز مثلا في المزابل، والتي تتعدى في بعض الأيام 20مليون رغيف خبز مرمي لاسيما في شهر رمضان الكريم.

- يشجع السعر المنخفض للسلع المدعومة من تهريبها عبر الحدود إلى خارج الوطن، هذا ما نلاحظه من خلال التقارير الدورية للجمارك والدرك الوطني، حول الكميات الهائلة من المحروقات المحجوزة عبر الحدود والتي مصدرها المهربين.
- يشجع الدعم على تكسير الإنتاج الوطني، هذا ما تم ملاحظته من خلال التسهيلات الموجهة للمستوردين على استيراد أدوية منتجة في السوق الوطنية، هذا الإجراء يساهم بطريقة مباشرة في استنزاف العملة الأجنبية لاستيراد أدوية يتم إنتاجها وطنيا بأسعار في متناول المواطن الجزائري وبالعملة الوطنية.

خامسا- وضع حد لاستيراد السلع الكمالية، المنتجة محليا، المقلدة...

إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، بل في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل النصب عليه بسلع قد يكون في بعض الأحيان عمرها أيام أو أشهر من الاستعمال عوض سنوات، كما قد تكون مضرة بالصحة أو خطرة. تم تسجيل سنة 2013 حوالي 55مليار دولار من الواردات تتوزع حسب الشكل الموالي:

شكل رقم (4): توزع الواردات في الجزائر لسنة 2013

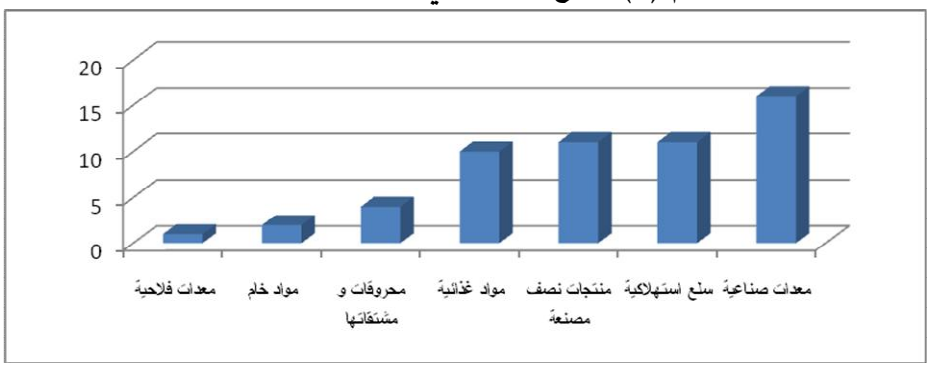

Source: CNIS

ما يؤخذ على الاستيراد في الجزائر والذي يمكن العمل على تغييره في القريب العاجل مايلي:

- وضع شروط لاستيراد السلع والمواد من الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، والتي لا يمكن تطبيق رسوم جمركية للرفع من تكاليف استيرادها ومن ثم تخفيض قدرتها التنافسية مع المنتجات الوطنية؛
- مراقبة كل الحاويات التي مصدرها دول تتساهل مع السلع المقلدة، الخطرة أو تلك التي تمس بصحة المواطنين.
- وضع شروط مثبطة لاستيراد مواد وسلع منتجة محليا من أجل حماية المنتجات الوطنية؛
- وضع عقود تقضي باستيراد السلع على المدى القصير والمتوسط، ثم إنتاجها بعد ذلك في السوق الوطني من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة... مثل ما تم تطبيقه على سوق الأدوية.

المحور الثالث: الحلول الإستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة

من بين الحلول المقترحة على المدى الطويل يمكن ذكر ما يلي:

أولا- إصلاح القطاع الزراعي وإعادة هيكلته:

ما يمكن الحكم عليه بعد 50سنة من الاستقلال هو استمرارية تقهقر هذا القطاع من عشرية إلى أخرى، نظرا لعدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- غياب إستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع بعيدا عن الدعم المادي والمالي الموجه للمنتجين وغير المنتجين من الفلاحين؛
- تطور بطيء لهذا القطاع نظرا لاستمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، التبعية إلى الخارج من ناحية استيراد البذور، مع بقاء العمل بالمساحات البور؛
- الاعتماد على الظروف الطبيعية في عملية سقي المساحات الكبرى خصوصا فيما يتعلق بالحبوب، وبقاء إنتاج هذه الأخيرة رهينة للظروف الجوية الملائمة المتذبذبة.

جدول رقم (3): نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب الوطني من المنتجات الزراعية والحيوانية سنة 2008

المنتج	القمح	الخضر الجافة	البطاطا	لحوم بنوعيها	الحليب
نسبة التغطية	%24	%12.9	%61.7	%88.2	%47.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متنوعة (وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاء)

رغم ذلك تبقى الزراعة في السنوات الأخيرة تسجل نموا مستمرا من ناحية الحجم بواقع 11.086 مليار دولار سنة 2008، بعدما كانت 10.152 مليار دولار سنة 2007. أما نسبتها بالنسبة للناتج الوطني الخام (PNB) فهو في تقهقر مستمر حيث تم تسجيل 6.50% سنة 2008 بعدما كانت 7.60% سنة 2007، نظرا لارتفاع أكبر مكون للناتج الداخلي الخام المتمثل في الإنتاج النفطي. (13)

يمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال قرارات شجاعة وإرادة حقيقية من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

- حل مشكلة ملكية الأرض، التي مازالت محل نزاع بين العائلات بعد الاستقلال مباشرة وبعد الثورة الزراعية للسبعينات، قبل وضع أي إصلاح في هذا القطاع؛
- إصلاح القطاع البنكي عموما والبنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا؛
- تشجيع استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، والاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاج المنطقة؛
- إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز، عبر تقليص هذه المدة ومراقبة استغلالها أو تحويلها لمن يخدمها؛
- وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات والبحث في القطاع الزراعي؛
- وضع خريطة وطنية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج مزروعات أثبتت التجارب على نجاحها في مناطق معينة.

ثانيا- إصلاح القطاع الصناعي وإعادة هيكلته:

على الرغم من الإنجازات المحققة في عشرية السبعينات لاسيما في المكاسب المرتبطة بالصناعات الثقيلة، إلا أن تلك الإنجازات لم ترافقها استثمارات مماثلة خصوصا تلك المرتبطة بالصناعات الخفيفة من أجل تحقيق الترابط بين القطاعات، والتخلي تدريجيا على الاستيراد المكثف من الخارج. لم تتحقق هذه الأهداف نظرا لضعف الإستراتيجية التي وضعت في ذلك الوقت إلى غاية الآن للنهوض بهذا القطاع والمتمثلة عموما في الصعوبات التالية:

- أثبتت التجارب على عدم قدرة الدولة في تسيير المشاريع التي من ورائها الربح لاسيما في قطاعات مثل (السياحة، البناء والأشغال العمومية...). حيث لم يتم تسجيل معدلات نمو ايجابية في أغلب القطاعات ماعدا تلك المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، الكيماوية والغذائية.

شكل رقم (5): معدلات النمو في بعض القطاعات الصناعية سنة 2008

القطاع الصناعي	الخشب	الكيماويات	الجلد	الطاقة	المناجم	الصناعات الغذائية	النسيج
معدل النمو	-%11.90	%2.50	-%1.20	%7.90	%9.80	%6.80	-%1.10

Source: Algeria Statistics Appendix, April 2009.

- قيام الدولة بالاستثمار في المشاريع التي لم تجلب المستثمرين الخواص لاسيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ثم فتح رأسمالها في البورصة لتحويل ملكيتها تدريجيا للقطاع الخاص؛
- للجزائر الإمكانيات اللازمة لبناء مركبات لإنتاج الديزل والزيوت بأقل من 3.5مليار دولار واقتصاد هذه النفقات السنوية الناتجة عن استيرادها؛
- أخذ القطاع الصيدلاني كنموذج للاستثمار، من خلال وضع دفتر شروط لمستوردين السلع من الخارج على إنتاجها محليا من خلال شركات رأسمالها جزائري أو مختلط؛

- العمل على إصلاح القطاع البنكي المرافق للقطاع الصناعي الذي يمكن من خلاله توجيه القروض الاستثمارية للإنتاج وليس للاستيراد؛

ثالثا- الاستفادة من الانجازات الكبرى:

يمكن للدولة الاستفادة من المشاريع الكبرى المنجزة لأجل تمويل مشاريع مماثلة حالة احترام أجال التسليم من جهة، ومن جهة أخرى انتهاز أقرب فرصة لبدأ تشغيلها بغرض تقليص التكاليف الثابتة وتزويد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة. يمكن ذكر في هذا الصدد الطريق شرق غرب الذي بإمكانه تحصيل إيرادات يومية تصل إلى 100000دولار نتيجة استقبال 100000سيارة تسير في المتوسط 100كلم في المتوسط، بسعر 1دج للكلمتر الواحد، هذا دون احتساب الإيرادات المتأتية من استغلال الخدمات المرفقة لاستغلال هذا الطريق السريع.

رابعا- احتواء الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي:

تشير الإحصائيات أن الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على 65% من الكتلة النقدية، وضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانه ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي.

تشير الإحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80مليار دولار إلى غاية سنة 2012 لم تجبى من طرف مصلحة الضرائب، أما الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فقد حدد هذا المبلغ بـ5000 مليار دينار أي ما يعادل 50مليار دولار [14]. جباية هذه المبالغ الضخمة ومحاربة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة (La déclaration personnelle des impôts) الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب، من جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء.

خامسا- إعادة بعث السياحة المحلية:

إعادة تنظيم السياحة المحلية يمر من خلال وضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المكاسب المحققة في مرحلة الستينات والسبعينات في السياحة الجزائرية، نقاط القوة

والضعف في التجارب المطبقة من طرف دول الجوار لاسيما تونس والمغرب، يضاف إلى ذلك إجراءات تنظيمية وتحفيزية يمكن ذكرها فيما يلي:

- استعمال وسائل الإعلام الثقيلة للترويج للسياحة المحلية لاسيما القنوات الفضائية؛
- استعمال المكاتب الدبلوماسية في الخارج على الترويج للسياحة المحلية؛
- تحفيز الوكالات السياحية على المشاركة في الصالونات الدولية للترويج السياحي؛
- وضع تحفيزات للوكالات السياحية بالتنسيق مع شركات النقل من أجل وضع البرامج السياحية، تنظيم المواسم السياحية، تحديد الأسعار والتخفيضات؛
- خلق مكاتب للصيرفة لمحاربة السوق الموازية للصرف؛

سادسا- إعادة النظر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب:

وضعت الحكومات المتعاقبة عموما والوزارة الوصية خصوصا ميكانيزمات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ, ANGEM, CNAC) والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI)، إلا أن هذه التنظيمات حققت نتائج ايجابية وأظهرت نقائص يمكن مراجعتها دوريا بغرض تحسينها. تقييم نتائج السنوات السابقة عبارة عن ضرورة لإعادة تنظيم وهيكلة هذه التنظيمات لتحسين الأداء. على الرغم من ارتفاع المشاريع الممولة من طرف هذه التنظيمات، لاسيما الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث سجلنا سنة 2011 ما يعادل 1983124مشروع، وقد ارتفعت المشاريع الممولة في سنة 2012 إلى 249147مشروع، أما في النصف الأول من سنة 2013 فقد سجلنا 270288مشروع. مجموع المبالغ المنفقة لتمويل هذه المشاريع من 1997 إلى النصف الأول من سنة 2013 تعدى 767مليار دينار أي حوالي 8ملايير دولار في شكل تمويل ثنائي أو ثلاثي [15]. ما يمكن قوله في هذا الصدد أن جل هذه المشاريع تركزت في مجال الخدمات التي لا تمتص يد عمالة كثيفة، بالإضافة إلى أن بعض الإحصائيات تشير إلى فشل أكثر من ربع المشاريع نظرا لغياب المرافقة المناولتية والمراقبة التي تحتاجها المؤسسات حديثة النشأة. يضاف إلى ذلك غياب رؤية إستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصاف الكبار، من خلال تحفيزات خاصة للحصول على الصفقات العمومية، منح قروض لتمويل المشاريع الكبرى...

الخـــــاتمة:

إن غياب إستراتيجية ورؤية واضحة، ومع استمرار التسيب الذي شهدته سنوات الرواج (2008-2013)، يعلن عن استمرار أزمة ستتواصل تداعياتها لو لم تتحسن أسعار المحروقات. هناك من الحلول الشجاعة التي يمكن تطبيقها على المدى القصير، التي ترتبط بسياسات تقشفية المرتبطة ببعض النفقات العامة الضخمة والمضخمة، التي لا تأثر على السياسة العامة للدولة ولا توجهاتها. يضاف إلى ذلك استراتيجيات طويلة المدى لتنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية في حالة الانكماش أو الرواج.

مع استمرار أزمة انخفاض أسعار المحروقات على المدى المتوسط (2014-2016)، من دون وجود مؤشرات للانفراج، بسبب تزمت أكبر المنتجين للبترول في العام وتدخلها في الصراعات الجيواستراتيجية، سيدفع بالحكومات الجزائرية للتفكير ماليا في حلول ناجعة لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتلافي تحمل قواعد لعبة الدول الكبار.

بعد مرور أكثر من سنتين من انهيار أسعار المحروقات، نسجل استمرار الدعم المعمم والمستوى الحالي للتحويلات الاجتماعية. على الرغم من أن الدعم توجه اجتماعي يتم استعماله من طرف أكبر الدول الليبرالية في العالم، إلا أن المشكلة في الجزائر تكمن في أسلوب تطبيقه، حيث تستفيد منه الطبقات المعوزة وغير المعوزة، والذي يستنزف ميزانيات ضخمة عوض أغلفة محدودة حالة تصويبه نحو المعوزين فقط.

غياب رد فعل حقيقي من طرف الحكومات المتعاقبة وانتظار مرور الأزمة وتحسن أسعار المحروقات، عبارة عن بداية السنوات العجاف التي ستأتي على الأخضر واليابس. والمقصود في هذه الحالة احتياطات الصرف في مرحلة أولى، العودة إلى المديونية الخارجية من جديدة، ثم في الأخير انفجار الوضع الاجتماعي كتحصيل حاصل على فشل سياسات الحكومات المتعاقبة وعدم الاكتراث لتحذيرات الباحثين والخبراء الاقتصاديين حول عواقب الاقتصاد الريعي.

الهوامش والإحالات:

[1] Chiffres du ministère de l'énergie et des mines 2014.
[2] Safia Berkouk, Contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économie, supplément hebdomadaire n°438, du lundi 13 au 19 octobre 2014.
[3] Salah Azzoug, El watan économie, supplément hebdomadaire n°268, du lundi 20 au 26 novembre 2010.
[4] Mustapha Mékidéche, contribution parue dans le quotidien Liberté du 18 juin 2014.
[5] EIA (pétrole), Indice HWWA Hambourg (matières premières industrielles), calculs et prévision OFCE avril 2014.
[6] Revue de l'OFCE, Analyse et prévisions, n° 135, 2014.
[7] Abderrahmane Mabtoul, Face aux mutations mondiales ; pour un nouveau management de Sonatrach, Conférence à l'Assemblé nationale française, décembre 2013.
[8] Des chiffres de l'ONS.
[9] Safia Berkouk, Contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économie n°440, du lundi 27octobre au 2 novembre 2014.
[10] Ibid.
[11] Kuider Boutaleb, contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économie n°440, du lundi 27octobre au 2 novembre 2014.
[12] Chiffres du ministère du commerce et de la douane algérienne.
[13] IMF Country Report n° 11/40, February 2011.
[14] Yacine Yani, contribution parue dans le quotidien Aujourd'hui, du 28 décembre 2014.
[15] Bulletin des informations et des statistiques sur les PME, Ministère des industries et des PME et de la promotion de l'investissement, n° 23, 2013.